مجلة الآداب، م٢٦ ، ع٣ ، ص ص ٢٢٧- ٢٤٤ ، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٤م/١٤٣٥هـ)

اتجاهات حركة النشر العلمي بجامعات المملكة العربية السعودية : قراءة تحليلية اجتماعية

عائشة التايب

أستاذ مشارك في علم الاجتماع، جامعة تونس المنار، جامعة الملك فيصل

قدم للنشر في ١٤٣٥/٤/٢١هـ، وقبل في ١٤٣٥/٧/١٢هـ

الكلمات المفتاحية : النشر الجامعي، الانتاج العلمي، البحث العلمي، الجامعات السعودية، الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

ملخـص البحث : تشغل الأدوار المستجدة للجامعة اليوم وموقعها الريادي في النهوض بالمجتمعات والأمم، اهتمام الباحثين وأصحاب القرار في مختلف دول العالم النامي والمتقدم على حدّ سواء. وتطرح إعادة التفكير الجدّي في طبيعة ومضمون تلك الأدوار نفسها بقوّة في ظلّ التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها هذا السياق السوسيوتاريخي الذي نعيش فيه. ويبرز دور الجامعة في الانتاج العلمي والبحثي ونشرهما على نطاق عربي كأحد أهمّ تلك الأدوار والمهام التي أضحت تتطلب المزيد من جهود الرصد والتحليل والتشخيص. ويفحص هذا البحث حركة النشر العلمي بالمملكة العربية السعودية من خلال تناول عدد من مؤشراتها الرقمية والنوعية المنشورة على مواقع الجامعات، ويحلّل بعض اتجاهاتها العامة عبر متغيرات المادة المنشورة ومواضيعها وتخصصات ناشريها ونوعهم الاجتماعي. ويبرز البحث بعض أوجه التطور الملموس في مشهد البحث والنشر العلمي الجامعي في المملكة العربية السعودية، والذي تسجّل فيه الأرقام ارتفاعا ملموسا، جعل من بعض الجامعات تتصدّر المشهد العربي وتنافس بعض الدول الأخرى. كما يكشف بشكل جليّ عن مدى ما يمكن أن يُنتجه التغيير النوعيّ في التوجهات العامّة وسياسات الدولة واهتمامها الرسمي من أثر مباشر في تغيير أحوال البحث والنشر. ولكنه يتطرّق في ذات الوقت الى أهميّة ما يتطلبه مجال البحث والنشر العلمي من مزيد الاهتمام والدعم والتشجيع.

تمهيد :

إنّ تنامي الحديث عن اقتصاد المعرفة في أيّامنا والتأكيد على الربط بين الازدهار الاقتصادي وأهمية التجديد والتطوير والعمل على مزيد ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، جعل من مجال البحث والنشر العلميْن في إطار مؤسسات التعليم العالي محورا للسياسات في أغلب دول العالم. كما أصبح النشر العلمي للبحوث الجامعيّة محور اهتمام رسمي يتطلب التدخل والتوجيه بغرض تمكّن الدول من إبراز القدرة التنافسيّة لمؤسّساتها الجامعيّة على الإنتاج العلمي ونشره بهدف تعزيز الأدوار المجتمعية للجامعة، وتنمية مسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية إزاء المجتمع الذي تنتمي اليه وتمثّل أحد دعائم تطوّره وتقدّمه.وبناء عليه أضحى النشر العلمي للمؤسّسات الأكاديمية يمثل اليوم

أحد أبرز مؤشّرات الأداء الجيّد للجامعة، ودليل تقدمها وقياس مدى حضورها في سلّم الترتيب العالمي للجامعات الأكثر تفوّقا. وفرض الاهتمام بالنشر العلمي نفسه على قائمة مهام الجامعات وأدوارها، وأصبح تحليل واقعه والاهتمام بمعوقاته وسبل تنميته يتوازى في عدد من جامعات العالم مع الاهتمام بالأدوار التعليمية ووظائف نشر المعرفة.

وتطمح هذه الورقة الى **رصد حركة النشر العلمي بالمملكة العربية السعوديّة وتحليل واقعها، ومحاولة تتبّع اتجاهاتها العامة من حيث طبيعة المادة المنشورة ومواضيعها وتخصّصات ناشريها**. كما تطمح الى التركيز بشكل خاص على **تحليل واقع النشر في مجال العلوم الإنسانيّة بجامعات المملكة والوقوف على بعض ملامحه، وتحليل موقعه من حركة النشر ومدى حضوره وأهميته في نطاق المنشورات الجامعية بشكل عام**.

ويتخذ هذا البحث منهجا استقصائيا سوف يجتهد في حصر المنشورات العامة لعدد من الجامعات السعودية التي تتوفر بها عمادات للبحث والنشر العلمي والتي تقوم بنشر الإحصائيات الخاصة بنشاط عماداتها ومنسوبيها. ويهدف من خلال ذلك الى **طرح قراءة إحصائية مدققة** لما تنشره الجامعات السعودية، واستنطاق الأرقام والبحث عن دلالاتها ومدى ترجمتها لحقيقة وواقع وتطور حركة النشر العلمي الأكاديمي عبر متغيرات التخصّص والحقل العلمي والنوع الاجتماعي والكثافة .

ويدور البحث في ظلّ فرضيّة أساسيّة تبحث في جوهر العلاقة بين تمويل البحث والنشر العلمي ومدى ازدهاره وتطوّره. ويطرح جملة من الأسئلة المتصلة بواقع حركة النشر العلمي بالجامعات السعودية ومدى اختلافها عن حركة النشر العلمي في بقية الجامعات العربيّة.

اوّلا : الملامح العامة لحركة النشر العلمي بالمملكة

١- البحث العلمي وسياقات التشجيع عليه

اتخذ التوجه نحو تأكيد الإشعاع العالمي للجامعات أهميّة غير مسبوقة في العقود الأخيرة وأصبحت الحركة العالمية للطلبة وللجامعيين وللبحث العلمي وتظاهراته مؤشّرات قياس عالميّة تُقاس من خلالها جودة أداء الجامعات وفعاليتها. وهو ما أصبح يقتضي من الجامعة الخروج من "أبراجها العاجيّة" والتفتّح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي المحلّي والإقليمي والدولي وتطويع مهامها وغاياتها التكوينيّة والعلميّة والبحثيّة لرهاناته ومتطلباته.

وفي نفس هذا السياق اتجهت سياسة التعليم العالي في المملكة منذ فترة نحو التركيز على البحث العلمي والسعي لتوفير أهم أسس الارتقاء به وتشجيعه. وقد نصّت المادة الرابعة والخامسة من أهداف التعليم العالي في المملكة على أهمية " القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العلمي في الآداب والعلوم والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية، والنهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي..."(دليل التعليم العالي في المملكة ، ص ١٥).

ويلمس المتتبّع للسياسات العامّة في مجال التخطيط للتعليم العالي في المملكة تنصيصًا بارزا على أهميّة الدفع بمجالات البحث العلمي والتشجيع على تكثيف نسق الاختراعات والاكتشافات حيث نصّت المادة التاسعة من

أهداف التعليم العالي على أن " تتعاون الجامعات في المملكة مع الجامعات العالمية في الاهتمام بالبحوث العلميّة والاكتشافات والمخترعات واتخاذ وسائل التشجيع المناسبة وتتبادل معها البحوث النافعة".

وقد جعلت لائحة الدراسات العليا الموحّدة في الجامعات السعوديّة البحث العلمي أساسا أوليّا تحرص على تحقيقه، وقد ورد في المادة الثانية منه تحت أهداف الدراسات العليا " الإسهام في إثراء المعرفة الإنسانيّة بكافة فروعها عن طريق الدراسات المتخصّصة والبحث الجـاد للوصول إلى إضافات علميّـة وتطبيقيّة مبتكرة والكشف عن حقائق جديدة. وبناء عليه اتجهت أغلب الجامعات السعوديّة في الفترة الأخيرة نحو إبراز البحث العلميّ في نشاطها وإفراده بمكانة مميزة ضمن رسالاتها وأهدافها. وقد تجلّى ذلك في مظاهر عديدة تمثّلت في حركة نشطة من تأسيس مراكز بحوث متخصّصة،وإنشاء عمادات خاصّة بالبحث العلمي. ونجد على سبيل المثال بأنّ عدد المراكز البحثيّة في المجلات المختلفة بلغ عدد تسعة في كلٍّ من جامعة الملك عبد العزيز وجامعة ام القرى.

وكانت المملكة العربية السعوديّة قد أطلقت منذ سنوات ما سُمّي بعقود التحفيز في الأداء، ووجّهت دعوة لجميع الجامعات بالمملكة للتقدم بعروض لإنشاء مراكز بحثيّة، وبلغ مجموع الدعم المخصّص لهذه المراكز ٤٥٠ مليون ريال سعودي. ومن المهمّ الإشارة الى ارتباط مسارات التشجيع على البحث العلمي في المملكة وتلازمها مع اتجاه رسمي أضحى يؤكّد أكثر من أي وقت مضى على ضرورة النهوض بالتعليم العالي ككلّ وبمختلف أبعاده الكميّة والنوعيّة. وهو ما أفرز جملة من التحوّلات الملموسة في منظومة التعليم العالي بدت جليّة في مستوى أنماط الإدارة والتسيير والاعتماد الموحّد لجملة من الإجراءات العديدة مثل تغيير نظام قواعد المعلومات والإحصاءات وإطلاق مشروع تطوير نظام التعاملات الإلكترونية بالوزارة. وهو ما حصل كذلك على مستوى المدخلات والموارد. ويمكن للمتتبع أن يلمس ذلك بوضوح من جلّ المواقع الألكترونيّة الرسميّة للجامعات وكلّياتها والمراكز البحثيّة التابعة لها. ومعلوم أن المملكة السعوديّة على خلاف عدد من الدول العربيّة شهدت منذ فترة زيادة ملفتة في الانفاق على التعليم العالي حيث بلغت حصة التعليم ٩٦.٧ بليون ريال سعودي منذ العام ٢٠٠٧ خصص منها ٦٤ بليون للتعليم العالي (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠٠٨، ص ١١٧) . وبرز في المملكة اتجاه عام لدعم التعليم العالي بصورة تنشأ فيها مجموعة جديدة من الجامعات، وهي الجامعات الموجّهة للبحوث، بحيث يصبح التعليم العالي موزّعا على ثلاث مجموعات وأصناف وهي: الجامعات الموجّهة للبحوث، والجامعات الموجّهة للتعليم، وكلّيات المجتمع على غرار نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكيّة. وقد كان لمختلف هذا الدفع الرسمي أثره المباشر كما سوف يتقدم على حركة البحث والنشر الجامعي منذ سنة ٢٠٠٨ م.

٢- تطوّر حركة النشر العلمي في المملكة العربية السعودية

تبقى حركة النشر العلمي على المستوى العربي بشكل عام، كما هو معروف، حركة ضعيفة جدّا مقارنة بعدد من الدول المتقدمة وحتى بعض الدول النامية. وهي

حقائق كشفتها بشكل مدقّق منذ مطلع الألفية الثالثة العديد من التقارير الدوليّة.

وأسالت تلك الحقيقة الكثير من الحبر وكانت محلّ جدل ونقاش في العديد من الدوائر الأكاديميّة الرسمية على المستويين الوطني والإقليمي. ويذكر أن معدّل المنشورات العلمية لكلّ مليون ساكن في العالم العربي بلغ ٣٣,٢ في العام ٢٠٠٣ وهو أعلى من الهند فقط وأدنى من الصين، وأدنى من كوريا الجنوبية بأكثر من عشر مرات، وبالمقارنة مع العام ١٩٨١ فقد زاد ثلاث مرّات فقط في البلدان العربية فيما زاد في الصين ٣٦ مرة، علما بأن معدل كوريا كان ٦ فقط في العالم ١٩٨١.

ومنذ العام ٢٠٠٣ أنجزت الصين والهند تحولات جوهريّة في سياساتها ومخصّصاتها الموجهّة للبحث والتنمية بما انعكس جليّا على نسق الإنتاج والنشر، في حين أن البحث العلمي في العالم العربي في العام ٢٠٠٧ ظلّ على ما كان عليه في العام ٢٠٠٣ (زحلان Zahlan 2007). وعموماً يبلغ الإنتاج العلمي للوطن العربي اليوم ٧٢ ٪ من إنتاج الكيان الصهيوني، وكان يبلغ ٤٠ ٪ منه في عام ١٩٦٧. ومع أنّ هذه الأرقام تعكس تحسّنا نسبيّا مقارنة بالماضي، إلا أنّه يجب التوضيح بأن ذلك التحسّن على تواضعه استهلك ما يقارب الثلاثين سنة حتى يتحقّق، وهو ما يؤكّد تعثّرا صريحا في مسارات البحث والنشر وتعطّلا في دوائر انتاجهما. ولا شكّ أن مكبّلات عديدة تفسّر مشاكل تردّي أوضاع البحث العلمي في البلدان العربيّة، لعلّ من أبرزها حسب بعض التقارير الإقليمّة (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠٠٨، ص١١٤) يعود الى الافتقار الى التقاليد الراسخة في مجال البحث العمي وغياب الخطط البحثيّة وشحّ التمويل وغياب الرغبة الحقيقيّة في البحث.

ولكن إذا ما اتجهنا الى تفصيل القول في تباينات أحوال الدول العربيّة في مجال البحث والنشر العلميّ خاصة في السنوات الأخيرة، تبرز لنا الدلائل فروقا واضحة بين الدول العربية. **حيث يقف الدارس على تصدّر بعض أقطار مجلس التعاون الخليجي ومنها المملكة العربيّة السعوديّة للمشهد على خلاف بعض الدول العربية الأخرى.** وتبدو اليوم أقطار مجلس التعاون الخليجي (التي يمثّل سكّانها نحو ٥ ٪ من سكان الوطن العربي)، في المقدمة في ميدان النشر في الوطن العربي، بل إنّ هذه الأقطار فاقت مصر في عام ١٩٨٩ (والتي يمثّل سكّانها ٢٠ ٪ من سكّان الوطن العربي) وذلك للمرّة الأولى. وأن إنتاج السعوديّة وحده ازداد من نحو ٥٪ من إنتاج مصر في عام ١٩٧٥ إلى ٧٠ ٪ منه في عام ١٩٩٥.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن المملكة اتجهت منذ السنوات الأخيرة إلى تسجيل مواقع متقدمة في حركة النشر العلمي على مستوى عالمي لم تبلغها باقي الدول العربيّة الأخرى. وخلال العام ٢٠١٢ م ، تقدمت في نسبة معدّل الارتفاع السنوي للنشر العلمي للدراسات العلمية والأبحاث الواقعة ضمن الأبحاث الأكثر استشهاداً بها بنسبة ٣٣,١٪ مقارنة بالعام ٢٠١١ م، وفقاً لإحصائية "تومسون أند رويترز" التي نشرتها مؤخراً مجلة "نيتشر" العالمية في عددها الصادر في ديسمبر ٢٠١٢ م.

ورصدت "تومسون أند رويترز" في تقريرها الذي أعادت نشره مجلة نيشتر في نسختها العربية لعدد فبراير

٢٠١٣ م، مجموع الأوراق العلمية للمملكة لعام ٢٠٠٢ م، حيث بلغت ١١٥٠ ورقة علمية وهي محصّلة ما نشرته جميع الجامعات والمراكز العلميّة في المملكة، في حين بلغ عدد الأوراق في عام ٢٠٠٧ م مجموع ١٣٦٢ ورقة علمية.

ويذكر أنه بعد تنفيذ الخطّة الوطنيّة للعلوم والتقنية والابتكار في عام ٢٠٠٨ م الذي بلغت فيه الأوراق العلمية للمملكة ١٦٨٦ ورقة علمية، وصل عدد الأوراق العلمية عام ٢٠١٢ م إلى أضعاف ما كان عليه في عام ٢٠٠٨ م بعدد ٧٤١٨ ورقة علمية (جريدة الرياض، ٢٠١٣). وبينت "تومسون أند رويترز" في تقريرها عن عدد الدراسات البحثية التي نشرت خلال عام ٢٠١٢ م من قبل الدول الرائدة في مجال الأبحاث ونسبة كلّ بلد من الأبحاث الأكثر استشهاداً في العام ٢٠١٢ م مقارنة بالعام الذي قبله، أن المملكة العربية السعودية جاءت بنسبة ٣٣,١٪، تلتها جمهورية الصين الشعبية بنسبة ١٣,٤٪ ، ثم البرازيل بنسبة ٨,٩ ٪، ثم جمهورية كوريا الجنوبية بنسبة ٧,٦ ٪، بعدها جمهورية الهند بنسبة ٤,٨ ٪، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١,٤ ٪، واحتلت اليابان المرتبة السابعة بانخفاض قدره أقلّ من ١,٣%.

ووفقا للتقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ص ٣٦)، انتمت المملكة العربيّة السعودية الى المجموعة الأولى مع مصر من أصل ١٤ دولة عربية بمؤشر مرتفع بلغ ٨٦ بعد مصر التي بلغ فيها ٩١. وذلك وفقا لمؤشر H Index الذي يقيس كفاءة المنظومة البحثية لكلّ دولة من خلال النشر العلميّ المميّز الذي يستقطب الاستشهاد بنتائجه في المنشورات العلميّة العالميّة.

وأشار التقرير الى أن المجتمع الأكاديمي في السعوديّة تجاوز صعوبات نشر المقالات العلمية بالمجلات العالمية المعتمدة بإنشاء دوريات علميّة محكمّة في ميادين مختلفة من ميادين العلوم الأساسيّة والتطبيقيّة والعمل على إدخالها في قواعد الدوريات الموثّقة عالميّا. حيث يوجد ثماني دوريات علمية موثقة في قاعدة معلومات تومسون رويتز، وهناك عشرون دوريّة موثقة في قاعدة معلومات سوكوبوس- السفير.

وبذلك تأتي المملكة في المرتبة الثانية بعد مصر فيما يخص عدد الدوريات المفهرسة في قواعد المعلومات العالميّة(مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠، ص٤٩). وبحسب قواعد البيانات الدولية للنشر الدولي (ISI) بلغ انتاج جامعة الملك سعود ١٧٠٠ بحث، فيما جاءت جامعة الملك عبد العزيز في المرتبة الثانية بإنتاج ٥٤٩ بحثا، وجامعة الملك فهد في المرتبة الثالثة بانتاج ٣٤٩ بحثا، جامعة الطائف ١٥٥ بحثا، وجامعة الملك فيصل ٩٩ بحثا، جامعة الملك خالد ٧٥ بحثا، جامعة أم القرى ٦٢ بحثا، وجامعة القصيم ٥٩ بحثا.

ويذكر أنّ جامعة الملك سعود حسب قواعد البيانات الدوليّة تضاعف انتاجها البحثي لعام ٢٠١١ الى ما يقارب ٥ أضعاف عمّا كان عليه في عام ٢٠٠٧ التي تمّ فيه نشرت ٣٢٤ بحثا فقط.

الجدول عدد ١ : التوزيع السنوي للأبحاث ببعض جامعات المملكة

الجامعة	السنة	العدد الكلي للأبحاث
جامعة الملك سعود	٢٠٠٨	٥٦١
	٢٠٠٩	٧٣٦
	٢٠١٠	١٥٠٠
	٢٠١١	٢٤٣٤
جامعة الملك عبد العزيز	٢٠٠٩	٢٩٥
	٢٠١٠	٣٩٣
	٢٠١١	٨٣٧
جامعة الملك فهد	٢٠٠٩	٤٩٢
	٢٠١٠	٥٤٠
	٢٠١١	٥٥٥

المصدر: (أبابطين، ٢٠١٢)

هذا والمهم القول بأن الإحصاءات الرسمية المنشورة بمواقع عمادات البحث العلمي بالجامعات السعودية تؤكد في عمومها على نسق التطوّر السريع لحركة البحث العلمي بها في السنوات الأخيرة. وتشير جامعة الملك فيصل على سبيل المثال أن عمادة البحث العلمي قامت بتدعيم ما يقارب ١٢٠٠ مشروعا بحثيا بدعم داخلي وخارجي، يقدّر بنصف مليار ريال سعودي على مدى عشر سنوات من عمر العمادة. وتشير جامعة الملك خالد حسب تقريرها السنوي لسنة ١٤٣٢- ١٤٣٣ إلى أن عدد البحوث الأكاديمية التي تمّت والجاري تنفيذها بلغت ١١٢٦ بحثا، إلى جانب مجموعة من الندوات التي شارك فيها أعضاء هيئة التدريس والتي بلغت ٣٦٤ مؤتمرا وندوة.

ومن المؤكّد أن نسب دعم وتمويل الأبحاث وإن تمثّل مؤشّرا ذا دلالة وأهميّة لرصد اتجاهات الحركة البحثيّة داخل الجامعات، فإنها في المقابل قد لا تكون مؤشّرا دقيقا لتطوّر حركة النشر، بما أن جزء منها قد لا يكتب له النشر. ولكن نشير في الآن ذاته إلى أن أغلب عمادات البحث العلمي أضحت تفترض شرط النشر كشرط

أساسي للموافقة على دعم الأبحاث وتمويلها. وهو ما من شأنه أن يضيّق من تلك الفجوة المفترضة بين حركتي البحث والنشر، ويجعل منهما بالضرورة حركة متلازمة ووجهان لعملة واحدة . وأشار التقرير الصادر عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية عن مؤشرات العلوم والتقنية بالمملكة، والهادف إلى تقييم عمل الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في مرحلتها الأولى، إلى أن المملكة العربية السعودية، ساهمت بأقل من ٢ ٪ من الناتج العلمي العالمي عام ٢٠٠٠ م، إلا أن هذه النسبة زادت قليلاً عن ٥ ٪ بحلول ٢٠١١ م (مقارنة بـ ٤ ٪ في التقرير الأخير لعام ٢٠١١ م)، ويعتبر هذا نمواً سريعاً مقارنة بأداء دول آسيا والمحيط الهادي، بينما تراجعت حصّة كلّ من أوروبا والولايات المتحدة في هذا السياق. وأشار التقرير إلى أن المملكة حافظت على نسبة اقتباس معدّل قيمتها ٠.٤٤ منذ نشر تقرير ٢٠١١ م، وذلك بناء على ما ورد في تقرير "ثومسون أند رويترز" المذكور سابقا والذي نشر في مجلة نيتشر العالمية شهر ديسمبر ٢٠١٢ م. وتقيس نسبة الاقتباس مدى رجوع الباحثين الآخرين إلى البحوث السعودية واستشهادهم بها.

ثانيا: اتجاهات حركة النشر في الجامعات السعودية وخصائصها

١ - تواضع الانتاجية العلمية مقابل الارتفاع العددي لأعضاء هيئة التدريس

سبقت الإشارة إلى الارتفاع الملموس في الفترة الأخيرة للنشر العلمي الدولي المميز ولحركة البحث العلمي في جامعات المملكة منذ سنة ٢٠٠٨ م، حيث حفز الدعم الحكوميّ والدعم المقدّم من القطاع الخاص وتشجيع السياسات العامة بأعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات للنشر في المجلات العالميّة المتميزة. وقد تضاعف بصورة عامّة النشر العلمي بأنواعه في "أي إس أي" لجامعة الملك سعود مرّات عدة من ٤٥٥ بحثاً في ٢٠٠٧ م إلى ٢٥٠٠ بحث بنهاية ٢٠١١ م (منها ٢٢٤٥ ورقة علمية)، وجامعة الملك عبد العزيز من ١٤٢ بحثاً في ٢٠٠٧ م إلى ٨٦٢ بحثاً، وجامعة الملك فهد من ٤٩٣ إلى ٦٦٧ بحثاً، وجامعة الطائف من ١١ بحثاً فقط إلى ٢١٧، وجامعات القصيم وطيبة وأم القرى من ٣٠ بحثاً لكل جامعة إلى أكثر من ١٠٠ بحث. **هذا ويعود كلّ هذا التطوّر كما أسلفنا الى توجّه السياسة العامة إلى اتخاذ جملة من التدابير الملموسة المشجعة على ترسيخ تقاليد مكرّسة لحركة أوسع من البحث والنشر،** وإلى جانب الدعم المالي التحفيز المادي للباحثين تكثفت الجهود نحو تفعيل برامج الشراكات والتوأمة العلميّة مع مؤسسات تعليميّة وبحثية مرموقة عالميا وإقليميّا ومحليّا. وبذلك ارتفعت نسبة الأبحاث المشتركة إلى أكثر من ٥٠ بالمائة في جميع المنشورات. بعد أن كانت الأبحاث العلمية المنفردة تمثل أكثر من ٩٠ ٪ من مجمل الأبحاث المنشورة، في نهاية القرن العشرين (أبابطين، ٢٠١٢).هذا ويجب التأكيد

على أنه بالرغم من كل هذا التطور الحاصل في أرقام النشر العلمي المتميز **مازال الرصيد التراكمي لأبحاث الجامعات السعودية ضئيلاً مقارنة بجامعات دولية رائدة؛** فالرصيد التراكمي في "أي إس أي" لأبحاث جامعة الملك سعود: ٢٢ ألف بحث، وجامعة الملك فهد: ١٣ ألف بحث، وجامعة الملك عبد العزيز: ستة آلاف بحث، وجامعة الملك خالد: ٢٦٩٠ بحثاً، وجامعة الملك فيصل: ١٧٦٠ بحثاً. بينما الرصيد التراكمي لأبحاث جامعة هارفارد ٣٢٠ ألف بحث، وستانفورد ٢٣٠ ألف بحث، وكامبريدج ١٧٩ ألف بحث، و"إم أي تي" ١٦٤ ألف بحث، وأكسفورد ١٥٣ ألف بحث. أما بالنسبة لجامعات الآسيوية فقد بلغ الرصيد التراكمي لجامعة طوكيو أكثر من ٢٤٠ ألف بحث، وجامعة سيئول الوطنية ١٢٠ ألف بحث، والجامعة الوطنية السنغافورية ٨٣ ألف بحث، وجامعة طهران ٤٥ ألف بحث، وجامعة إسطنبول ٢٥ ألف بحث.

وتتجلّى مستويات الضعف بصورة أكثر وضوحا عند مقارنتها بالأعداد المهمّة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، حيث تتفاوت نسب النشر العلمي المتميز بين الجامعات بصورة واضحة، كما تتباين أكثر مع الأعداد الجملية لأعضاء هيئة التدريس.

جدول عدد ٢: إجمالي أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات الحكومية سنة ١٤٣٤

الجامعة	إجمالي أعضاء هيئة التدريس
جامعة أم القرى	3,799
الجامعة الاسلامية	644
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية	3,768
جامعة الملك سعود	7,353
جامعة الملك عبد العزيز	6,865
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	1,078
جامعة الملك فيصل	1,432

جامعة الملك خالد	2,212
جامعة القصيم	3,152
جامعة طبية	1,040
جامعة الطائف	1,934

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي

ورغم التنصيص الواضح على اعتبار البحث العلمي جزء لا يتجزأ من مهام عضو التدريس ومشمولاته الرئيسة، لا يزال الترابط بينهما غير ذي دلالة، خاصة في ظلّ الارتفاع الواضح لأعضاء هيئة التدريس الذي بلغ حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي ٥٩.٤٤٢ في إجمالي مؤسسات التعليم العالي (الحكومية والأهلية وغيرها)، منهم ٣.٣٨٣ برتبة أستاذ و٥.٩٤٥ برتبة أستاذ مشارك، و١٥.٦٤٩ أستاذ مساعد، و ١٢.٦٣٧ برتبة محاضر، و١٨.٣٥٥ برتبة معيد.

جدول عدد ٣ : خلاصة احصائية أعضاء هيئة التدريس حسب المؤهل العلمي للعام الدراسي ١٤٣٢- ١٤٣٣هـ

المؤهل العلمي	الجنس	أعضاء هيئة التدريس		
		سعودي	غير سعودي	المجموع
دكتوراه	ذكر	6,428	10,240	16,668
	أنثى	2,710	3,833	6,543
	جملة	9,138	14,073	23,211
ماجستير	ذكر	4,294	4,450	8,744
	أنثى	3,389	2,728	6,117
	جملة	7,683	7,178	14,861
دبلوم عالٍ	ذكر	161	31	192
	أنثى	35	31	66
	جملة	196	62	258

بكالوريوس	ذكر	9,507	1,434	10,941
	أنثى	8,157	595	8,752
	جملة	17,664	2,029	19,693
دبلوم متوسط	ذكر	385	32	417
	أنثى	79	51	130
	جملة	464	83	547
أخرى	ذكر	328	183	511
	أنثى	281	80	361
	جملة	609	263	872
الإجمالي الكلي	ذكر	21,103	16,370	37,473
	أنثى	14,651	7,318	21,969
	جملة	35,754	23,688	59,442

المصدر: وزارة التعليم العالي السعودية، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات

ويُشار إلى أن ظاهرة تراجع الإنتاج العلمي مقارنة بارتفاع أعداد أعضاء هيئة التدريس تنسحب على عدد من جامعات الخليج العربي بما فيها الجامعات السعودية، حيث أكّدت بعض البحوث العلميّة التي تناولت الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في عدد من جامعات الخليج العربي بشكل عام في السنوات الأخيرة على انخفاض الانتاجية العلميّة عامة. وأشارت إلى ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين لم يقوموا بتأليف أي كتاب أو بحث. وتدنّي مستوى الإنتاجيّة في كلّ من الكتب المنشورة سواء المؤلفة أو المترجمة والبحوث العلميّة الفرديّة والمشتركة (حوالة، ٢٠٠٩، ص ١٥٢).

ولا بدّ من التأكيد على أن الفجوة والتنافر العام بين ارتفاع أعداد أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم وبين نسب الإنتاج البحثي والنشر العلمي يتعمقان **بدرجة أشدّ عندما يتقاطعان مع متغيرات التخصّص العلمي والنوع الاجتماعي**. وبالرغم من الارتفاع العددي البارز لأعضاء هيئة التدريس في تخصّصات مثل العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة (الذي يتلازم مع ارتفاع كبير لأعداد الطلبة وخاصة الطالبات في هذه التخصّصات)، يبقى النشر العلمي في مجال الاجتماعيات والإنسانيات محدودا إلى درجة كبيرة. وهي مسألة تفسّرها كما سوف يتقدّم بيانه عوامل متداخلة، ربّما يبقى من أبرزها هشاشة التعامل الرسمي والأكاديمي مع مثل تلك التخصّصات التي غالبا ما ينظر إليها على أنها الأقلّ قيمة. ومن منطلق متغيّر النوع الاجتماعي، تكشف الأرقام الرسميّة المتصّلة بالبحث والنشر الصادرة عن الجامعات ومراكز البحث

تراجعا كبيرا لحضور المرأة الجامعيّة كباحثة وكناشرة للبحوث العلميّة، وتبرز تفوّقا واضحا لأعضاء هيئة التدريس من الذكور عن الإناث في مستويات ونسق الإنتاجيّة العلميّة. ويبقى الحضور النسائي في مشهد البحوث المنجزة أو المنشورة لا يكاد يذكر في كشوفات أسماء الباحثين في عدد من الجامعات. ونذكر على سبيل المثال أن عدد البحوث المدعومة لأعضاء هيئة التدريس النسائيّة بجامعة الملك سعود (المنشورة بتقرير جامعة الملك سعود، ١٤٣٠- ١٤٣١) لم تتجاوز نسبة ١١,٤٧ من مجوع البحوث المدعومة، وذلك بعدد ٢١ بحثا من جملة ١٨٣ بحثا واردة بالتقرير السنوي لعمادة البحث العلمي للعام الجامعي ١٤٣٠- ١٤٣١.

٢- سيطرة العلوم الأساسية على مجالات النشر العلمي الأكاديمي

بشكل عام تبرز الإحصاءات الرسميّة بأن جميع المجالات البحثيّة الرئيسة في المملكة العربية السعوديّة تشهد تطوراً في إنتاجها، خاصة في مجالي علوم الفيزياء والرياضيات الذين يعود إليهما النصيب الأوفر من النشر العلمي الخاص في حوالي ثلاثة أرباع المؤسسات البحثيّة السعودية، كما شهدت مخرجات العلوم الهندسية تحسّناً ملحوظاً، حيث نشرت أربع مؤسّسات ما يناهز الخمسين دراسة سنوياً، في حين حقّقت ستّ مؤسّسات بحثيّة أخرى معدل إنتاج سنوي يعادل أكثر من عشر دراسات، وهي زيادة عمّا رصده تقرير سنة ٢٠١١ م الصادر عن دارة الملك عبد العزيز. ويذكر في هذا السياق أنّه على النطاق العربي تأتي البحوث الطبيّة وبدرجة أقلّ العلوم الهندسيّة في مركز صدارة اهتمامات الباحثين العرب. إنّ الاسهامات العربيّة في بعض المحاور العلمية الحديثة ما تزال في بدايتها مثل علم الوراثة والمعلوماتيّة وإدارة الأعمال وعلوم المجتمع. ورصدت أغلب الأدبيات والتقارير توجهات عربيّة عامة تعطي الأولوية لعلوم الطبّ والهندسة على حساب علوم وبحوث أساسيّة. وهي مسألة قد تكون ناتجة في أحيان عديدة عن حاجة الباحثين للاهتمام بالموضوعات التي يتوفر لها التمويل المناسب والتي تؤدي إلى نتائج سريعة وتلبّي متطلبات دوريات علمية ودوليّة متخصّصة.

ومنذ انطلاق تنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والإبتكار عام ٢٠٠٨ م، أشار تقرير مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى ارتفاع براءات الاختراع إلى ٥٦ براءة اختراع، ووصلت إلى ٧٨ براءة اختراع في عام ٢٠٠٩ م ، وبلغت ١٧٠ براءة اختراع في عام ٢٠١٠ م، تم إيداعها وتسجيلها في مكاتب براءات الاختراع الدولية. ولكنّ تضاعف هذه الأرقام لا يجب أن يخفي على الدارس انحصار براءات الاختراع في مجالات معينة توزعت عليها تلك الأرقام مثل مجالات تقنيات المياه، والإلكترونيات والاتصالات، والمعلومات، والمواد البتروكيميائية، والبناء . وقد زادت بشكل أبرز براءات الاختراع المرتبطة بتقنية المعلومات وتقنية الاتصالات عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ م. **وهو ما يبرز لنا بوضوح بأنّ هناك مجالات يتنامى فيها الاهتمام البحثي دونا عن غيرها، ممّا يسلّط الضوء على إشكالية تنوع المجالات البحثيّة ومحدودية انتشارها الأفقي على مستوى المجالات والتخصصات العلميّة المختلفة.**وبالرغم من الإقرار بأهمية التركيز البحثي على بعض مجالات العلوم

الأساسيّة، وما ينجرّ عنه من تطوير فعلي لتلك المجالات ولمدى الانتفاع المباشر من نسق تعمّق البحث فيها، **إلاّ أن الاستقطاب البحثي في اتجاهات أحاديّة تكون له انعكاساته السلبية ولا شكّ على بقيّة المجالات الأخرى المسقطة من الاعتبار، ويجعل من الحركة العامة للبحث وللنشر العلمي حركة مختلة التوازن تزدهر وتنمو فيها قطاعات بحثية على حساب قطاعات أخرى لا تقلّ عنها أهميّة.**

٢ - محدودية حركة النشر والبحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية

يبقى مسار الاهتمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية في البلدان العربية مسارا أقّل ما يقال عنه أنه مسارا متعثّرا وهو ما تؤكده أغلب دوائر الاختصاص في سائر البلدان العربية. وربما يرجع ذلك فيما يرجع إلى حداثة التأسيس الأكاديمي لأغلب حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية وتأخرها البيّن عن الانطلاقة الأكاديمية لتلك الاختصاصات في البلدان الأوروبية على وجه الخصوص. وهو ما جعل من جلّ تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية متغير شبه غائب تماما عن دوائر الاهتمام الرسمي بمجال التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان العربية (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠٠٨ ،ص ١٣٦)،حيث كان المسمّى ذاته شبه غائب بالكامل في المؤتمرات وأعمال تطوير مجال التعليم والبحث العلمي الى حدّ غير بعيد. وقد انعكس ذلك الاهتمام المتأخّر بتعليم الاجتماعيات والإنسانيات وإرسائه الأكاديمي المتأخر في الجامعات العربية تأثيرا بالغا على تطور مستوى الإنتاج البحثي فيها مما انعكس بالتالي على مستويات ونسق النشر الأكاديمي المتميز فيها. ولا بدّ من القول بأن مشكل تراجع الإنتاج البحثي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ليس مشكلا خاصّا فقط بالأقطار العربيّة، ولكنه مشكل يتجذر بأكثر حدّة في المنطقة العربية. وقد يعود ذلك إلى تقاليد سلبية كرّست بطريقة ربما غير مباشر في الأذهان دونية العلوم الانسانية والاجتماعية وتدهور قيمتها أمام العلوم الأخرى. ومعلوم بأنه عادة ما تكرّس الأدبيات الأكاديمية استعمال تعبير العلوم الصلبة أو الصحيحة أو الدقيقة للإشارة إلى الحقل المعرفي الذي يضم الرياضيات والعلوم الطبيعية والفيزياء والكيمياء وغيرها. وتعبير الرخوة للإشارة إلى الإنسانيات لغات وفنون وفلسفة وتاريخ، والعلوم الاجتماعية (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠٠٨، ص ١٣٢). ويحمل هذا التقابل بين الرخوة والصلبة المعنى المجازي الذي يحدد النظرة إلى هذه العلوم. فالصلابة تحيل إلى الدقة والثبات والقطع، وإلى قوة الاحتجاج إلى البراهين والتجارب التطبيقية غير القابلة للنقد إلا ضمن مسار منهجي معترف به له قواعد وأسسه. أما تعبير الرخوة فيحيل إلى الميوعة وعدم الثبات والتقلب والتكيف تبعا للظروف والضغوط الاجتماعية. ويوحي نعت الرخوة بافتراض وجود نقص في " علميتتها" أكان على مستوى الدقة أو مستوى الحقل التجريبي أو على مستوى الأفكار المسبقة المتعلقة بمادته العلمية. وبغض النظر عن الجدل الذي يمكن أن يُثار حول هذه الثنائية وحول أسسها الابستيمولوجية فإنه من المهم البحث عن تداعيات هذا التصنيف النمطي للعلوم، فالصلابة تستحق الثقة والتقدير ، أما الرخاوة فتأتي في مرتبة ثانية من الثقة والاحترام (مؤسسة الفكر العربي،

٢٠٠٨، ص ١٣٣). وينعكس هذا التصنيف القيمي على التعامل الرسمي مع المختصين وعلى التدابير والإجراءات التنفيذيّة . وينعكس سلبا على حركة البحث والنشر التي يبرز فيها البحث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية وكأنه من درجة ثانية وأقل قيمة وشأنا من غيره.وقد أشار بعض الدارسين المحللين لواقع البحث العلمي في المملكة الى واقع التركيز المفرط لمسارات البحث في الجامعات السعودية على البحوث النظرية التي لا تستجيب في جزء منها للمتطلبات العاجلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعيّة.

ووقع التأكيد على عمق الفجوة الحاصلة بين الأبحاث التي تجرى في الجامعات وبين احتياجات التنمية ومتطلباتها (القصيبي ١٤٠٥هـ).وخلصت بعض الدراسات المنجزة إلى أن البحث العلمي الموجه لخدمة التنمية في الجامعات السعودية ما زال مقصّرا بشكل ملحوظ، ولا يزال محدود الأثر. وتؤكّد لنا الإحصائيات الرسمية المنشورة على مواقع الجامعات ضعف الإنتاج العلمي المنشور في مجال الإنسانيات والعلوم الإجتماعية في أغلب المؤسسات الجامعية، حيث يسجّل أرقام لا تكاد تذكر مقارنة ببقية التخصّصات الأكاديمية الأخرى. وتتصدر على سبيل المثال في جامعة الملك فيصل كليات العلوم الزراعية والأغذية والطب والعلوم الطبية والبيطرة والعلوم بقية المجالات الأخرى من حيث عدد المشاريع المدعومة على مدى تسع سنوات، في حين تغيب كلية الآداب تماما عن المشهد وهي الكلية المفترض احتوائها لأقسام العلوم الإنسانية والإجتماعية. وتبرز كلية التربية في مرتبة خامسة بعدد ٥٤ مشروع بحثيّ مدعوم.

جدول عدد ٤ : المشاريع البحثية المدعومة خلال (٢٠- ١٤٢٩ هـ)، جامعة الملك فيصل

الكلية	عدد المشاريع	النسبة المئوية
العلوم الزراعية والأغذية	١٣٨	٢١,٣
الطب والعلوم الطبية	١١٦	١٧,٩
الطب البيطرة والثروة الحيوانية	١٠٨	١٦,٦
العلوم	٩٧	١٤,٩
التربية	٥٤	٨,٣
العمارة والتخطيط	٤٧	٧,٢
العلوم الادارية	٤٢	٦,٥
مركز أبحاث النخيل	٢٢	٣,٤
مركز الدراسات المائية	١١	١,٧
مركز أبحاث الجمال	٨	١,٢
محطة التدريب والأبحاث الزراعية والبيطرية	٦	٠,٩
المجموع	**٦٤٩**	**١٠٠**

المصدر: جامعة الملك فيصل، عمادة البحث العلمي، دليل البحث العلمي (بدون تاريخ)، ص ٣٤

وتؤكد الأرقام في نفس السياق تواضع نسبة البحوث المنجزة في الكليات الإنسانية ضمن برنامج البحوث الوطنية التطبيقية الأوّل في جامعة الملك سعود، حيث لم تتجاوز ٧,٥ بالمائة من المجموع العام وبعدد لم يتجاوز الأربع من جملة ٥٣ بحث

جدول عدد ٢ : إحصاءات برنامج البحوث الوطنية التطبيقية الأوّل. جامعة الملك سعود

التخصّص	عدد البحوث	النسبة	الميزانية	النسبة
الكليات العلميّة	٤٥	٨٥	١١,٣٩٩	٧٨,٦
الكليات الإنسانيّة	٤	٧,٥	١,٢٢٧	٨,٥
الكليات الصحيّة	٤	٧,٥	١,٨٧٤	١٢,٩
المجموع	٥٣	١٠٠	١٤,٥	١٠٠

المصدر: جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، التقرير السنوي للعام ١٤٣١/١٤٣٠

هذا ويشير التقرير السنوي المذكور إلى ارتفاع ملحوظ في عدد البحوث المنجزة من طرف الكليات الإنسانية بجامعة الملك سعود في الفترة اللاحقة، حيث بلغ عشرة بحوث من أصل خمسين خلال برنامج البحوث الوطنية التطبيقية الثاني، ونسبة تمويل بلغت ١٤,١ بالمائة من مجموع ميزانية البحوث.

ومن المفيد القول بأن تراجع حركة البحث والنشر العلمي في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات السعودية ولو بنسب متفاوتة من جامعة إلى أخرى يبقى مرتبطا بعوامل متعددة. ويذكر منها اتصال مشاكل الوضع البحثي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في غالب الاحيان بمشاكل وضع مؤسساته التعليمية عموما. وينطبق الحال على المؤسسات الجامعية ذات الصلة بتخصص العلوم الاجتماعيّة بعموم البلاد العربية وليس فقط على حالة المملكة العربية السعودية.

كما يمكن أن يفسّر كذلك برأينا بتوجّه عام وتقاليد أكاديميّة طغى فيها الجانب التقني والتطبيقي على الجوانب النظريّة والفكريّة خاصة في بعض التخصّصات مثل تخصّص علم الاجتماع في المملكة العربيّة السعوديّة وفي المشرق العربي عموما. حيث يبرز علم الاجتماع في عدد من المؤسسات الجامعيّة في المملكة العربية السعوديّة متداخلا إلى حدّ كبير مع تخصّص الخدمة الاجتماعيّة، ويبدو الاقتران واضحا بين التخصّصين في عدد من الأقسام العلمية بكليّات الآداب بعدد من جامعات المملكة. ومن المعلوم بأن التقارب بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية لا يمكن أن يحجب تباينا فارقا بين التخصصين في المضمون وفي المحتوى والأهداف. وهو ما يعكس كذلك اختلاف بارزا في طبيعة العلاقات الجامعة بين كلّ تخصص وبين البحث العلمي والنظري الدقيق. علما بأن علاقة علم الاجتماع كعلم نظري صرف بالواقع التطبيقي وتوجيهه المباشر نحوه أو اقتصاره على

حلّ مشاكل المجتمع الحياتيّة مسألة خلافيّة قديمة أثيرت منذ مراحل التأسيس الأولى للعلم ولا تزال إلى اليوم تثير الكثير من النقاش لاسيما في الدول الغربيّة. رغم أن تلك الدول تفصل فصلا بيّنا في مستوى التقسيم الأكاديمي بين التخصّصات النظريّة للعلوم الاجتماعية وبين التخصّصات التطبيقيّة.

ويجب القول بأن ضعف نسقي البحث والنشر العلمي في الإنسانيّات والعلوم الاجتماعيّة تبقى ظاهرة تحتاج إلى مزيد التدقيق والتمحيص من طرف المختصّين للوقوف على أسبابها ومحاولة البحث لها عن حلول مجدية. وهو توجّه يلمس المتتبع صداه في جملة من المحاولات الجادّة المنبثقة مؤخّرا من بعض الجامعات السعوديّة التي أضحت تخصّص حيّزا من مساحات النشر العلمي بها لتباحث أوضاع العلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة وتحليل إشكالياتها وطرح معوّقاتها على موائد البحث وأنظار الدارسين. ويمكن الإحالة على بعض المنشورات الجامعية المتخصّصة للعلوم الإنسانية والإجتماعية والصادرة عن جامعة الملك سعود (مجلّة الاداب، مايو ٢٠١٣، ومجلة الآداب سبتمبر ٢٠١٣). مع العلم بأن جلّ الدراسات والتقارير الرسمية المتناولة لواقع البحث والنشر العلمي الصادرة مؤخّرا في المملكة العربية السعوديّة ما فتئت تؤكّد في الفترة الأخيرة على ما أصبح يشهده الانتاج العلمي الأكاديمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية من زيادة سنوية مستمرة ، وما أضحى يشهده نسبيّا من تنوع بالنسبة إلى المجالات أخرى، وذلك مقارنة بما كان الوضع عليه قبل سنوات.

ويُشار بأن تواضع النشاط البحثي الجامعي في الحقول الإجتماعية في المملكة بدأ يتوازى مع اهتمام أكبر بذلك المجال في إطار منظمات المجتمع المدني، حيث بدأ عدد من المنظمات والجمعيات الأهليّة الوطنية يطرح نفسه كطرف قادر على منافسة الجامعات في مجال التشجيع على البحث والنشر. وباتت مجموعة من المؤسسات الخيريّة السعوديّة تخطو خطوات مهمّة في مجال دعم البحوث التنموية والاجتماعيّة والعمل على نشرها وتعميمها وفق مواصفات علميّة وأكاديميّة. وربما يفسّر ذلك في جانب منه بغلبة الاهتمامات التي تفرضها المنظمات الدولية الممولة لهذه البحوث ضمن إطار منظمات المجتمع المدني. كما يمكن أن يفسّر بتزايد الوعي لدى مؤسسات المجتمع المدني وأهم الفاعلين ضمنه بما يمكن أن يعود به عليهم البحث العلمي المدقق من عوائد مباشرة ونتائج ملموسة في فهم مجالات تحرّكهم، ووالوقوف على طبيعة المشاكل والعوائق المتصلة به وتوصيف سبل الخروج منها.

ويجب التأكيد في نطاق تناول مشكل ضعف الإنتاج العلمي الجامعي في مجال العلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة على أنّه حقيقة يمكن أن تفسّر كذلك بتزايد الأعباء التدريسيّة لأعضاء هيئة التدريس في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية بشكل خاص، حيث تسجّل جلّ هذه التخصصات أعدادا متزايدة من الطلبة بشكل يفوق بكثير أعداد الطلبة في المجالات الأساسيّة. وهو ما من شأنه أن يشكّل عبأ كبيرا على عضو هيئة التدريس ليؤثّر سلبا على نسق إنتاجه ونشره العلمي.

ويبقى من المهمّ في سياق تناول إشكالية العلاقة بين نسق الإنتاج والنشر العلمي لدى عضو هيئة التدريس التأكيد على إجماع الدارسين على نطاق دولي على اعتبار تلك العلاقة بين التدريس والبحث في التعليم

العالي من أعقد العلاقات الفكريّة إدارة وأشدّها تشابها وأكثرها إثارة للخلاف(رونالد بارنيت، ٢٠٠٩، ص ٧٥). هذا فضلا عمّا يرتبط بها من إشكاليات على مستوى الواقع المعيش لعضو هيئة التدريس، حيث من المعلوم ما لتلك الجدلية القائمة بين مسارات التدريس والبحث من تأثير بالغ على المستقبل المهني لعضو هيئة التدريس، وارتباطها المباشر بالتالي بمسيرة ارتقائه في الرتب الإدارية. وهو ما يجعل من الرصيد البحثي لعضو هيئة التدريس في غالب الأحيان متغيرا تابعا وغير منفصل عن المحطات الإلزامية لارتقائه المهني. وكثيرا ما يتوقف جهد البحث والإنتاج والنشر العلمي طوعا عند بلوغ آخر تلك المحطات واستيفاء عضو هيئة التدريس لشروط الحصول على أقصاها. ولا شكّ أن المناظرات الحامية بشأن العلاقة بين البحث والتعليم في منظومات التعليم العالي تبقى مجرّد عنصر واحد ولكنه رئيس داخل مناظرة أوسع وأهم عن مستقبل الجامعة في مجتمع المعرفة (رونالد بارنيت، ٢٠٠٩، ص ٩٢). وربّما يبقى التعقيد والاختلاف المرتبط بطبيعة الصلات بين البحث والتدريس يعكس اختلافات في تعريف مصطلحات البحث والتدريس والتعلّم أوّلا. ويعكس ثانيا اختلافا في طبيعة المساحات التابعة للتخصصّات التي تظهر فيها هذه الصلات (رونالد بارنيت، ٢٠٠٩، ص ٩٢) أي البيئة المرتبطة بالثقافات التخصّصية المختلفة التي تجري فيها أنشطة البحث والتدريس.

الخلاصة والإستنتاجات:

بالخلاصة يمكن القول بأن حركة النشر العلمي الأكاديمي بالمملكة شهدت في السنوات الأخيرة تطوّرا ملموسا سجّلت فيه الأرقام ارتفاعا بارزا، جعل من بعض جامعات المملكة تتصدر المشهد العربي وتنافس بعض الدول الأخرى، وذلك بتبوئها مراتب متقدمة من التصنيفات الدوليّة لأحسن الجامعات. وهو ما كشف بشكل جليّ مدى ما يمكن أن يُنتجه التغيير الإيجابي في التوجهات العامة وسياسات الدولة من أثر مباشر في تغيير أحوال البحث والنشر. ولم تكن القفزة النوعية في بعض جوانب التعليم العالي ومجالات البحث والنشر في إطارهما، إلاّ ترجمة عملية لاهتمام رسمي بتلك القطاعات. وبرز ذلك في مستويات متعددة لعلّ أبرزها خيار الرفع من مستويات الانفاق على تلك المجالات والعمل على مزيد التحفيز المادي والمعنوي للقائمين عليها والمهتمين بشأنها.

ولكن رغم كلّ ذلك لا تزال أغلب البحوث والدراسات والتقارير تؤكد على أن وضع البحث والنشر العلمي بالمملكة مازال يحتاج الى المزيد من الجهود للتطوير والارتقاء الكمي والنوعي به، ولا يزال يتسم بتواضع مؤشرات الأداء ونوعيته خاصة في حقول معرفيّة معيّنة مثل العلوم الانسانية والاجتماعية. ولا تزال الفجوات الفارقة سمة واضحة في مستوى نتائج البحث وكثافة الإنتاجية بين الجامعات فيما بينها، حيث تتفاوت النسب بفروق ملحوظة بين الجامعات والتخصصات من ناحية، وبين الذكور والإناث من ناحية أخرى. ولئن ارتفعت أعداد الإناث بدرجة كبيرة في مستوى أعضاء هيئة التدريس وكذلك أعداد الطالبات في البكلريوس والدراسات العليا، إلاّ أن عضوات هيئة التدريس لا زلن يعتبرن متغيّر شبه غائب عن مشهد الإنتاج والبحث

العلمي في مختلف التخصّصات. إن استمرار بعض مظاهر الضعف في مجالات البحث والنشر في المملكة بالرغم من توفّر منسوب عال من الدعم والتشجيع والحفز وتوفّر الإرادة الواضحة في الرقيّ بهما والنهوض بأحوالهما، تدفعنا إلى التأكيد على أن الحوافر الماديّة والاهتمام الرسمي يعتبران من العوامل الأساسية الضامنة لتجاوز بعض المعوقات الهيكليّة المكبلة للانطلاقة الواعدة لمجالات البحث والنشر وهو ما فتئت تؤكد عليه كلّ الدراسات والتقارير المشخصة لمعوقات البحث والنشر على المستوى العربي،

ولكنها ليست الكفيلة وحدها بإحداث التغيير الجذري في المستويات المختلفة لتلك القطاعات بما فيها مستوى البحث والنشر العلمي والجامعي. ولا شك أن عوامل عديدة ومتعددة الأبعاد مازالت تتطلب الكثير من الجهد بهدف التشخيص الدقيق لطبيعة وحقيقة العثرات والصعوبات المكبّلة للانطلاق المنشود لحقل البحث والنشر العلمي والمعطّلة للمساهمة الفاعلة لمختلف اعضاء هيئة التدريس الجامعي في الانخراط الواعد في مسارات النشر والإنتاج البحثي في التخصصات المختلفة. **ويوصى في هذا السياق بالعمل على تكثيف جهود البحث والتشخيص الدقيق لواقع البحث العلمي الجامعي على نطاق وطني، وتشجيع المختصين في مختلف المجالات للكشف عن المعوقات الفعلية المعطّلة لحفز مسارات الانتاج العلمي. وإرساء نقاش جامعي أكاديمي جدّي متطوّر حول ذلك الواقع عبر تنفيذ أحزمة من الأنشطة المكمّلة لبعضها البعض من ندوات ومؤتمرات وورش عمل وأيّام دراسية وحلقات نقاش ودراسات سوسيولوجية بهدف رصد الواقع الراهن للبحث والنشر العلمي وإثراء النقاش حوله وتدارس أسبابه والمسببات، والوقوف على آراء العاملين فيه وتطلعاتهم، والاجتهاد في توصيف الحلول.**

ولا بدّ من الانخراط الواعي لمختلف الفاعلين المعنيين بالشأن الجامعي من جامعيين وإداريين ومسئولين وأصحاب قرار في ذلك النقاش والالتزام بإنجاحه وبمتابعة ما ينبثق منه من توصيات والسهر على الترجمة العمليّة لها على أرض الواقع في شكل برامج تنفيذية.

وختاما نودّ الاشارة إلى ضرورة انتباه كل محاولة تشخيص لمعوقات البحث والإنتاج العلمي والجامعي المكثّف وذي الاعتبار الاقليمي والدولي، إلى ما يمكن أن تتحمله المدركات العامة لقيمة البحث العلمي والتمثلات الإجتماعيّة الكامنة في أذهان أعضاء هيئة التدريس وسائر المعنيين به من مختلف الأطراف المجتمعيّة الأخرى المحيطة به في سائر بلادنا العربيّة، من مسؤوليّة فيما تسجّله الأرقام من محدوديّة في مستويات الإنتاج والنشر.

وربّما تحتاج **طبيعة ما يجمعنا اليوم كمجتمعات عربيّة بالمعرفة من علاقة، ومستويات إدراكنا للمسؤوليّة المجتمعيّة للنهوض بأوطاننا كأعضاء هيئة تدريس وكصفوة وكفاعلين أساسيين في مجال البحث والنشر الى مزيد من التفكيك والتحليل**، وربّما ما يزال الدرب يحتاج إلى جهد أعمق ووعي أكبر بضرورة تغيير العقليات والسلوكات من أجل رفع تحدّي الإرتقاء الكمّي والنوعي الطوعي بمنسوب البحث والنشر على مستوى الأفراد والجامعات.

قائمة المصادر والمراجع

- **أبابطين عبد الحكيم بن عبد المحسن** ، *واقع النشر العلمي في المملكة* ، الجزيرة، تاريخ ٠٣/٤/ ٢٠١٢

- جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، التقرير السنوي للعام ١٤٣٠- ١٤٣١ هـ

- جامعة الملك فيصل، عمادة البحث العلمي، دليل البحث العلمي (بدون تاريخ)،

- **رونالد بارنيت**، *إعادة تشكيل الجامعة، علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس*، العبيكان، الطبعة الأولى ٢٠٠٩

- **حوالة سهير محمد** ، *الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في ضوء مقومات الرضا الوظيفي، دراسة ميدانية على جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودّية*. مجلة كلية التربية المجلد التاسع عدد الثالث، سنة ٢٠٠٩ م، جامعة الاسكندريّة.

- **القصيبي غازي**، *التنمية وجامعات الخليج*، الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، الرياض، ١٤٠٥ هـ.

- مجلة الاداب ، مجلد ٢٥، عدد ٣، سبتمبر ٢٠١٣ م ذو القعدة ١٤٣٤ هـ، جامعة الملك سعود ملف العدد "العلوم الانسانية وفعل النهضة".

- مجلة الآداب، ،عدد ٢ تاريخ مايو ٢٠١٣ م وجمادي الاخر ١٤٣٤ هـ، جامعة الملك سعود ملف العدد "الدراسات البينية: رؤية في منهجية المعرفة الانسانية المعاصرة ".

- **محمد الغنامي**، *إحصائية "تومسون أند رويترز"* لعام ٢٠١٢، جريدة الرياض، عدد ١٠ مارس ٢٠١٣ م

- المملكة العربية السعودية، اللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات: الباب الثاني

- مؤسسة الفكر العربي، التقرير الثالث للتنمية الثقافية، بيروت ٢٠١٠ م،

- مؤسسة الفكر العربي، تقرير التنمية الثقافية الأوّل، بيروت، ٢٠٠٨ م.

- **Zahlan Antoine B** (2007), Higher Education, R & D, Economic Development, Regional and global Interface, UNESCO Forum on Higher Education, Research and Knowlge (2007), The impact of Globalization on Higher Education and Research in the Arab States, pp 147-163